تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية

حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال

في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

(في الجنوب اللبناني والجولان السوري)

الفهرس

تقديم 2

القسم الأول: الآثار المدمرة للاحتلال الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين 2024 4

ملخص تنفيذي 4

أولاً: أبرز الانتهاكات الإسرائيلية الاقتصادية 6

ثانياً: الانتهاكات بحق العمال الفلسطينيين 7

ثالثاً: أبرز جرائم وانتهاكات الاحتلال 11

رابعاً: مصادرة الأراضي وتجريفها 15

خامساً: تهويد القدس 16

سادساً: الحصار والحرب على قطاع غزة 18

سابعاً: جرائم الاحتلال في الاغوار ومناطق "ج" وداخل الجدار 20

ثامناً: خاتمة التقرير 22

دعوة للتدخل الدولي 23

تاسعاً: المراجع والمصادر 23

القسم الثاني: تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الأراضي المحتلة (جنوب لبنان) خلال عام 2023 25

القسم الثالث: تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة 28

أولاً: السياق السياسي.. واقع الاحتلال وآفاق عملية السلام 28

ثانياً: الممارسات الإسرائيلية ضد العمال وأصحاب الأعمال وبقية المواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة 28

ثالثاً: نسبة الضرائب والخصومات المفروضة على العمال العرب السوريين العاديين والعاملين في الزراعة من قبل سلطات الاحتلال وأنواع هذه الضرائب 32

رابعاً: التأمين الاجتماعي والتعويضات والإجازات الصحية الممنوحة للعامل العربي مقارنة بالعامل الإسرائيلي 33

خامساً: الأعمال التي يسمح للعمال في الجولان العربية السورية المحتلة بمزاولتها 33

سادساً: في مجال مصادرة الأراضي وسرقة المياه والتضييق على الإنتاج الزراعي 33

سابعاً: العدد الإجمالي للمستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنات التي أقيمت مؤخراً على أراضي الجولان العربية السورية المحتلة أو التي تم توسيعها 34

ثامناً: نسبة عمالة الأطفال في الجولان العربية السورية المحتلة 36

تقديم

تنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته الحادية والخمسين (القاهرة، 19 – 26 إبريل / نيسان 2025)، والذي نص على " تكليف المدير العام لمكتب العمل العربي بإعداد تقرير سنوي بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان وترجمة التقرير إلى اللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية ".

في وقتٍ تتفاقم فيه معاناة العمال وأصحاب الأعمال في فلسطين والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان القابعين تحت نير الاحتلال، الذي يُثقل كاهلهم بممارسات يومية تطال حقوقهم الأساسية، نضع بين أيديكم التقرير السنوي ليكون شاهدًا حيًا على حجم المأساة الإنسانية التي يتعرضون لها، ويوثق الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها سلطات الاحتلال، ويوصّف الحقائق ويعرض صورة واقعية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اللا إنسانية التي يعانيها العمال وأصحاب الأعمال في الأراضي العربية المحتلة، معززًا بما أمكن من معلومات ووثائق رسمية واردة من وزارات العمل في الدول المعنية، وما توفر من بيانات لدى منظمة العمل العربية من مصادر عربية وإقليمية ودولية معتمدة.

ونظرًا لعدم ورود معلومات محدثة هذا العام بشأن التطورات في الجولان السوري المحتل وجنوب لبنان المحتل، فقد استند التقرير إلى آخر ما توفر من بيانات سابقة، مع إدراكنا الكامل بأن الواقع الميداني يشهد تطورات متسارعة زادت من تعقيد الأوضاع وصعوبتها.

وحرصًا على إيصال الصورة الحقيقية إلى المجتمع الدولي، يُعرض هذا التقرير مترجمًا إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية لتوزيعه على أطراف الإنتاج الثلاثة والمنظمات الدولية المشاركة في أعمال الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2025.

وتسعى منظمة العمل العربية من خلال هذا التقرير إلى تعزيز الوعي الإقليمي والدولي بالممارسات التعسفية والانتهاكات الممنهجة لسلطات الاحتلال، ودعوة المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته تجاه جرائم الحرب والإبادة الجماعية، مع التأكيد على الحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى دعم الحقوق الوطنية المشروعة لشعوب الأراضي العربية المحتلة الأخرى (جنوب لبنان والجولان السوري) في الحرية والكرامة والسيادة الوطنية، وهي حقوق ثابتة لا تسقط بالتقادم.

المدير العام

فايز علي المطيري

القسم الأول

الآثار المدمرة للاحتلال الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين 2024

تلقى مكتب العمل العربي تقريراً مفصـلاً من وزارة العمل بدولة فلسـطين يتضـمن أهم المعلومات حول أوضـاع العمل والعمال في **دولة فلسطين خلال عام 2024**، وذلك على النحو التالي:

المقدمة

يأتي تقرير هذا العام 2024 حول الانتهاكات في ظروف أكثر صعوبة وتعقيد من العام الفائت، بل وأكثر قساوة، وذلك في ظل العدوان على كل مناحي الحياة في قطاع غزة وفي الضـفة الغربية أيضـاً، حيث يعتبر قطاع غزة لحوالي عقدين من الزمن أكبر سجن في العالم لنحو ما يزيد عن المليوني نسمة ، حيث تمادت سياسات التعسف الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية وبنيته التنموية، حتى طالت كل مناحي الاقتصاد، وتقويض دور مؤسـسـات الدولة وتعطيل عملها وخططها الاسـتراتيجية والمحققة للتنمية، وبالتالي اعتماد الخطط والتدخلات الإغاثية، وذلك من خلال الدفع بمشاريع استيطانية في عموم الضفة الغربية بل وجعلها بيئة طاردة للفلسطينين.

في ظل هذا السـياق، فإننا في وزارة العمل نواصـل جهدنا وسـعينا الحثيث لتحقيق خططنا الرامية لتحقيق النمو الاقتصـــادي ما أمكن وتكريس العدالة الاجتماعية بين كافة مكونات العملية الإنتاجية، ويمثل هذا التقرير توثيقاً دقيقاً لرصد الانتهاكات الاسرائيلية ومدى تأثيرها على قطاع العمل للعام 2024 بما يتضمن الحقائق غير القابلة للنفي أو الإنكار، ولكي يكون المجتمع الدولي على دراية تامة بالواقع الفلســطيني في ظل اســتمرار الاحتلال، آملين أن تمثل هذه المعطيات خريطة طريق لكافة الشــركاء من أجل الضــغط عليهم للتراجع عن إجراءاتها التعسفية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الكاملة وغير القابلة للتصرف وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية المسـتقلة وعاصـمتها القدس الشـرقية، وفتح الباب للشـعب الفلسـطيني ليكون إلى جانب شـعوب الأرض عنصـراً فاعلاً في مسيرة التطوير والتنمية المستدامة في شتى المجالات.

ملخص تنفيذي

- رصد ما يقارب (**54,000**) انتهاكاً، في الضفة الغربية شملت جميع أنواع الجرائم والانتهاكات والتي تؤثر على قطاع العمل بشكل مباشر وغير مباشر تمثلت في الآتي:

أولاً: الجرائم بحق المواطنين: استشهد **46,319** فلسطينياً في عام 2024 منهم **45,484** شهيدًا في قطاع غزة، من بينهم حوالي **17,581** طفلًا وحوالي **12,048** امرأة. بالإضافة إلى ذلك هناك نحو **11,000** مفقود، أما في الضفة الغربية فقد استشهد **835** فلسطينيًا، وأصيب **6,450** آخرون نتيجة لهجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

تعرض **9,142** مواطنًا للاعتقال في الضفة الغربية، وهذا مؤشر على الاستهداف المستمر للكوادر والنشطاء وحتى المدنيين العاديين، وبلغ عدد المحتجزين **720** شخصًا، مما يوضح استمرار سياسة الاحتجاز التعسفي وقد سجلت محافظة جنين أعلى معدل للشهداء خلال عام 2024 حيث ارتقى فيها **151** شهيداً، أعقبها محافظتي طولكرم ونابلس، بواقع **58,141** شهيداً على التوالي.

ثانيًا: جرائم تضمنت تضييق واعتداءات: نفذت قوات الاحتلال **13,332** عملية اقتحام في مناطق مختلفة من الضفة والقدس، مصحوبة بعمليات تفتيش واسعة وأُقامت **11,256** حاجزًا ثابتًا ومؤقتًا، ما أدى إلى عرقلة حركة المواطنين والبضائع. كما تم مداهمة **3,751** منزلًا فلسطينيًا، ما تسبب في ترويع السكان وإلحاق أضرار بممتلكاتهم وأغلقوا **1,090** طريقًا ومنطقة، مما زاد من عزلة المجتمعات الفلسطينية وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية.

ثالثًا: جرائم أدت إلى تدمير وتخريب: تعرض **508** منازل للهدم، مما أسفر عن تهجير عائلات بأكملها وتضررت **2,793** منشأة، شملت محال تجارية ومنشآت زراعية.

رابعًا: الجرائم المتعلقة بالاستيطان: صادرت الحكومة الفاشية ما مجموعه 46,597 دونماً تحت مسميات مختلفة لصالح مخططاتها الاستيطانية وقد وُثقت **209** أنشطة استيطانية تضمنت مصادرة أراضٍ، وتجريف مناطق، وشق طرق، والمصادقة على بناء وحدات استيطانية جديدة. وسجلت **2,274** اعتداءً من قبل المستوطنين، استهدفت المواطنين وصودرت **1,180** قطعة أرض أو منشأة.

خامسًا: الجرائم التي نتج عنها إصابات وقتل: نفذت قوات الاحتلال ومستوطنيه **2,684** عملية إطلاق نار، مما أدى إلى سقوط ضحايا وتم توثيق **135** حالة قصف جوي وصاروخي، أسفرت عن تدمير كبير وخسائر في الأرواح.

سادسًا: الجرائم التي استهدفت المقدسات والقطاعات المختلفة تم تسجيل **351** اعتداءً استهدف المساجد والكنائس، في إطار محاولات طمس الهوية الدينية، وقد طالت الانتهاكات كذلك القطاع الصحي، فقد تعرضت الطواقم الطبية لـ **172** اعتداءً أثناء تأدية عملها الإنساني، وسجلت **51** حالة اعتداء على الصحفيين، في محاولة لتقييد حرية الإعلام وكشف الانتهاكات، تم توثيق **53** حالة تعطيل للعملية التعليمية، سواء من خلال إغلاق المدارس أو ترويع الطلاب.

سابعا: قطاع العمل (العمال وأصحاب العمل)

- قامت حكومة الاحتلال ومنذ السابع من أكتوبر 2023 بإلغاء تصاريح العمل القانونية السارية المفعول، وتم تسريحهم من أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، ثم قامت باستقدام العمالة الأجنبية لتحل مكان العمالة الفلسطينية.
- سمحت حكومة الاحتلال الاسرائيلية لِ(**8**) آلاف عامل فقط بالعمل داخل الخط الأخضر بشكل قانوني ول(**17**) ألف عامل يعملون داخل المستوطنات غير الشرعية، أي ما مجموعه (**25**) ألف عامل من أصل (**200**) ألف عامل كانوا يعملون داخل الخط الاخضر والمستوطنات مما حرم الاقتصاد الفلسطيني أكثر من **18** مليار شيكل سنوياً.
- حرمان أكثر من **81,634** عامل فلسطيني من عمال الخط الأخضر المنظمين من الاستفادة من الحصول على راتب تقاعدي عند وصولهم إلى سن الشيخوخة، وذلك بسبب قيامهم بعملية السحب المبكر لأموال التقاعد والتعويضات لحاجتهم ومنعهم من العودة إلى أماكن عملهم في الداخل لغاية الآن.

- تعرض **153** عامل إلى إصابة عمل متفاوتة أثناء عملهم بالداخل توفي منهم **21** عامل بسبب بيئة العمل غير الآمنة في المنشآت الإسرائيلية.
- ما يزال **5,000** عامل من عمال غزة المسرحين بعد السابع من أكتوبر عالقين في محافظات الضفة الغربية في مراكز إيواء رسمية وخاصة.

أولاً: أبرز الانتهاكات الإسرائيلية الاقتصادية:

تعاني فلسطين من كارثة اجتماعية وإنسانية وبيئية واقتصادية أدت إلى انكماش القاعدة الإنتاجية وتشويه الهيكل الاقتصادي لفلسطين، حيث تراجعت مساهمة قطاع غزة في إجمالي الاقتصاد الفلسطيني إلى أقل من 5%، بعد أن كانت تمثل حوالي 17% قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، فبعد عام من عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وتداعياته على الضفة الغربية، تشير التقديرات إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بأكثر من 85%، وحوالي 22% في الضفة الغربية، ليتراجع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة الثلث مقارنة بما كان عليه الحال قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، كما ارتفع معدل البطالة إلى 80% في قطاع غزة، و35% في الضفة الغربية، ما رفع معدل البطالة في فلسطين إلى 51%

- **انهيار لكافة الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة خلال العام 2024 وتراجع حاد في الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية، ونشاط الإنشاءات أكثر الأنشطة الاقتصادية تضرراً.**

يُعتبر الاقتصاد الفلسطيني إقتصاد خدمي، أي أن حوالي 65% من الاقتصاد الفلسطيني هو خدمات مقابل أن القطاعات الإنتاجية الداعمة للنمو الاقتصادي تشكل حوالي 20% فقط من مجمل هذا الاقتصاد، وهو ما يدلل على أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد متغير، يتأثر بالصدمات بشكل كبير وقدرته على التعافي أسرع كونه اقتصاد صغير، وخلال العام 2024 تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية في فلسطين مقارنة بالعام السابق، حيث سجل نشاط الإنشاءات أعلى تراجع بنسبة بلغت 46% لتبلغ قيمته 332 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع العام السابق.

- **انخفاض في حجم التبادل التجاري من وإلى فلسطين خلال العام 2024**

شهد حجم التبادل التجاري في فلسطين مع العالم الخارجي انخفاضاً نسبته 11%، وشهدت قيمة صادرات السلع والخدمات في فلسطين انخفاضًا بنسبة 13% إضافة إلى تراجع بنسبة 11% مقارنة مع العام الذي سبقه.

- **الفقر ومستويات المعيشة**

قبل عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة كانت معدلات الفقر تتجاوز 63%، وبعد العدوان المستمر على قطاع غزة يمكن القول إننا تجاوزنا مفهوم الفقر، وأصبحنا نتحدث عن مستويات مختلفة من المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، حيث تراجع إجمالي الاستهلاك بنسبة 24% (بحوالي 13% في الضفة الغربية، و80% في قطاع غزة) وهو ما يعكس الأثر المباشر على مستوى المعيشة لدى الأفراد في فلسطين.

- **الإعاقات الاسرائيلية تجاه حركة البضائع (الاستيراد والتصدير، المواد الخام، تسويق المنتجات)**

تمنع إسرائيل دخول أكثر من 100 صنف من المواد الخام التي تستخدم في الصناعات الجلدية والإنشائية والغذائية والهندسية والمعدنية والنسيج والخياطة والصحية وغيرها بذرائع أمنية وبيئية وصحية.

- تساهم العراقيل التي تضعها الحكومة الإسرائيلية ضد البضائع الفلسطينية في ارتفاع التكاليف، فكلفة النقل من ميناء أسدود حتى معبر المنطار التي لا تتجاوز 50 كم تزيد بعشرة أضعاف عن تكلفة نقل البضائع من الصين الشعبية.
- ارتفاع تكلفة الشحن في المطارات الإسرائيلية، حيث يصل تكلفة الكيلو غرام الواحد إلى 3 دولار على المنتج الفلسطيني، بينما لا يصل تكلفة المنتج الإسرائيلي إلى 2 دولار للكيلو غرام الواحد، بالإضافة إلى عدم متابعة البضاعة الفلسطينية، فهناك تترك البضاعة الفلسطينية إلى ساعات طويلة على مدرج المطار مما يتسبب بتلفها أو يقلل من جودتها.
- منع إدخال المواد الأولية اللازمة في العمليات الصناعية بدعوى الاستخدام المزدوج (مثل الأحماض والأسمدة والكروم) مما يضطر أصحاب المصانع والمزارعين لاستخدام بدائل بكلفة أعلى وجودة أقل للمنتج النهائي.
- منع أصحاب المصانع والتجار من نقل المنتجات إلى الموانئ أو التجار الإسرائيليين إلا عبر المعابر المخصصة وباستخدام شاحنات إسرائيلية، مما يضطر أصحاب المصانع إلى تحميل وتنزيل البضائع أكثر من مرة وهو ما يزيد الكلفة ويعرض البضائع للتلف.
- تأخير دخول البضائع المستوردة عبر الموانيء وذلك بدعوى الفحص الأمني وغيره مما يسبب خسارة للمصانع والمستوردين ودفع بدل أرضيات.
- على التاجر الفلسطيني أن يوقع، على جميع المعابر، على تعهد بأن بضائعه ستباع فقط في مناطق السلطة الفلسطينية؛ وعلى النقيض من ذلك لا يوقع التاجر الإسرائيلي على مثل هذا التعهد، وبالتالي تكون مساحة بيعه للمنتجات أكبر من التاجر الفلسطيني.
- لا يسمح للمخلِّصين الفلسطينيين متابعة الشحنات داخل الموانئ والمطارات الإسرائيلية مباشرة.
- إغلاق المعابر ما بين المدن الفلسطينية مع الداخل المحتل كمعبر الجلمة والذي بقي مغلقاً لفترات طويلة أدى إلى هبوط المبيعات بنسبة 70% بالمجمل وتأثر القطاعات الاقتصادية بشكل ملحوظ.

ثانياً: الانتهاكات بحق العمال الفلسطينيين:

1- واقع العمال الفلسطينيين والعمال داخل الخط الاخضر والمستعمرات قبل أحداث السابع من أكتوبر

تتعرض العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر والمستعمرات إلى شتى أنواع القهر والتمييز وانتهاك الحقوق المنصوص عليها في كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية؛ بل وتتعداها إلى ما شرعته دولة الاحتلال نفسها من قوانين واتفاقيات جماعية، وما التزمت به في الاتفاقيات والتفاهمات الثنائية، وظلت المعابر إلى داخل الخط الأخضر تمثل أبشع أشكال الأبارتهايد وعشرات الحواجز الدائمة والمؤقتة، دون تمتع العامل الفلسطيني بحقه الطبيعي في

الوصول الحر والسهل إلى عمله؛ ما يجبره على الخروج إلى عمله قبل ساعات للوصول إلى عمله في الموعد المحدد.

كما تتناقض الإجراءات الإسرائيلية بحق العمال الفلسطينيين مع المادة **25 (1)** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه لكل شخص حق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية. وله الحق في ما يأمن به العوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

تسببت سياسات الاحتلال وإجراءاته بضعف وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني وهو ما أثر على سوق العمل بشكل كبير جداً، ورفع معدل البطالة وجعلها تتركز معظمها في صفوف الخريجين الشباب وعمق الفقر، والفقر متعدد الأبعاد، وهذا ما جعل سوق العمل الإسرائيلي خياراً لا بد منه حيث تشير الإحصائيات الفلسطينية بأن عدد الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية قبل أحداث السابع من أكتوبر 2023 كانت تصل إلى أكثر من **(200 ألف)** عامل أي تشكل ما نسبته **(20%)** من حجم القوى العاملة الفلسطينية، وقد بلغ عدد العمال الفلسطينيين العاملين بشكل قانوني داخل الخط الأخضر **(105 ألف)** عامل، ما نسبته **(75%)** منهم يعملون في قطاع البناء الأكثر خطورة، و**(15%)** في قطاع الزراعة، و**(10%)** في قطاع الخدمات والصناعة، بالاضافة الى **(35 ألف)** يعملون في المستوطنات، وكان يعمل في الداخل **(18500)** عامل من غزة، وهناك عمال فلسطينيون يحملون تصاريح من أنواع مختلفة ليست تصاريح عمل رسمية، ومنهم من كان يعمل بصورة غير منظمة.

تندرج أهم هذه الانتهاكات الإسرائيلية في أربعة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: حرية الحركة والتنقل ووصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في الداخل المحتل

يتعرض العمال الفلسطينيين خلال رحلتهم اليومية الصعبة والشاقة إلى أماكن عملهم والتي تبدأ ساعات الفجر الباكر (الثانية فجراً) لأبشع أنواع الذل والقهر على الحواجز الدائمة والطيارة ومعابر الاحتلال الإسرائيلي المقامة على طول جدار الفصل العنصري، ومنها التفتيش العاري وتعريضهم للأشعة الضارة وغيرها الكثير من الانتهاكات والممارسات غير القانونية على حواجز ومعابر الذل والقهر والتي كلفت بعض العمال حياتهم بإطلاق النار عليهم.

المحور الثاني: بيئة وأماكن العمل الإسرائيلية غير آمنة للعمال الفلسطينيين

تحتل إسرائيل مركزاً عالمياً متقدماً في عدد حوادث وإصابات العمل في قطاع البناء، وذلك بسبب الضعف في تطبيق اشتراطات الصحة والسلامة المهنية في بيئة العمل لديهم، وإن الغالبية العظمى في حالات الوفاة وإصابات

العمل التي وقعت تكون دائماً في صفوف العمال الفلسطينيين ، بسبب النقص في تعيين عدد كاف من مفتشي العمل لدى وزارة العمل الإسرائيلية وبالتالي قلة الزيارات الميدانية التفتيشية لورش عمل البناء.

المحور الثالث: التهرب من دفع الحقوق الاجتماعية للعمال الفلسطينيين

يتهرب المشغلين الاسرائيلين من إعطاء العمال كامل حقوقهم الاجتماعية من إجازات سنوية، إجازات مرضية، ثم حرمانه من مكافأة نهاية الخدمة (الأتعاب) بعد فصله من العمل أو انتهاء المدة الزمنية للعمل لديه. إضافة إلى التلاعب في قسائم الرواتب للعمال الفلسطينيين، وعدم تسجيل أيام العمل الحقيقة والكاملة في قسيمة الراتب (التلوش) وهذا يؤدي إلى حرمان العامل الفلسطيني من خدمات التأمين الصحي له ولأفراد أسرته لكون المشغل الاسرائيلي سجل له عدد أيام عمل أقل من **(8)** أيام عمل، ثم التهرب من تسجيل الراتب الحقيقي للعمال والحقوق الاجتماعية الأخرى، والسبب في ذلك قانون العمل الاسرائيلي الذي أعطى الحق للمشغل بالافصاح عن عدد أيام العمل وبقية الحقوق الاخرى، وفي حال اعتراض العامل الفلسطيني على التلاعب يتم فصله من العمل فوراً.

إضافة إلى أن المشغلين الإسرائيليين يتهربون من علاج المرضى والمصابين في العمل لديهم، وإيصالهم في حالة إصابتهم إلى أقرب معبر أو إلقاؤهم على قارعة الطريق لكي يقوموا بالعلاج في المستشفيات الحكومية الفلسطينية، ويحرمونهم من العلاج على حساب التأمين الوطني الاسرائيلي داخل المستشفيات الاسرائيلية برفضهم تزويد العامل المصاب بنموذج إشعار إصابة عمل، وقلة زيارات مكاتب العمل الاسرائيلية لورش البناء، ولا يوجد متابعة لإجراءات السلامة والصحة المهنية بشكل دوري.

المحور الرابع: قرصنة أموال التقاعد وتعويضات الفصل المتراكمة للعمال الفلسطينيين من العام 1970م ولغاية الآن

لا تلتزم إسرائيل بتنفيذ اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في العام 1994م وعلى الرغم من إنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية حسب قطاع العمل البند 40 من اتفاقية باريس كمتطلب لتحويل هذه الأموال، إلا أنها مازالت ترفض الإفصاح عن القيمة الحقيقية لمدخرات العمال المالية المتراكمة منذ العام 1970م وتحتجزها لغاية الآن تحت ذرائع وحجج واهية، هذا بالإضافة إلى امتناعها عن القيام بواجبها القانوني في تحويل هذه المستحقات المالية إلى مؤسسة الضمان، وهي بذلك تتحدى المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية ضاربة بعرض الحائط الاتفاقيات الدولية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والقوانين والمواثيق الدولية التي كفلت هذه الحقوق.

2- واقع العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والمستعمرات بعد أحداث السابع من أكتوبر:

مع تصاعد عدوان الاحتلال وبدء حرب الإبادة الجماعية بحقّ شعبنا في غزة بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023، شكّلت قضية العمال الفلسطينيين وخاصة العمال الغزيين قضية بارزة حيث تم ترحيل 10,000 عامل غزي منهم إلى محافظات الضفة الغربية وبقي منهم 5,000 للآن عالقين في محافظات الضفة في مراكز الإيواء سواء كانت رسمية أو خاصة، وفي ضوء تصاعد الجرائم والانتهاكات الممنهجة بحقّهم ما بعد السابع من أكتوبر 2023 ولغاية الآن فقد مارس الاحتلال عمليات تنكيل وتعذيب وسلب بحق العمال المعتقلين إلى جانب كافة الإجراءات الانتقامية التي فرضتها على الأسرى والمعتقلين داخل سجونه ومعسكراته ومنها سياسة التجويع والإذلال المتواصل، هذا عدا عن الاعتداءات التي رافقت عمليات اعتقالهم، فقد تم احتجازهم في العراء وتكبيل أيديهم طوال فترة احتجازهم بالإضافة إلى تعصيب أعينهم، وممارسة سياسة التجويع والتعطيش والحرمان من العلاج، واحتجازهم في أماكن غير نظيفة ولا تراعي الحد الأدنى من الحياة الآدمية.

وفيما يلي أهم الانتهاكات التي طالت عمال الخط الأخضر بعد أحداث السابع من اكتوبر

1- منعت إسرائيل بعثة تقصي الحقائق المنبثقة عن منظمة العمل الدولية من الدخول إلى الاراضي الفلسطينية لمقابلة المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة حيث تم عقد الاجتماع بهم في الأردن الشقيق.

2- ما زالت دولة الاحتلال تمنع العمال الفلسطينيين المسرحين من أماكن عملهم في سوق العمل الاسرائيلية والذين وصل عددهم قبل السابع من أكتوبر إلى (200) ألف عامل من العودة إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، ولكن سمحت ل (8000) عامل المرور من خلال المعابر مروراً استثنائياً للعودة إلى أماكن عملهم في الداخل، ثم سمحت ل(17) ألف للعمل في المستوطنات غير الشرعية المقامة على الأراضي المحتلة عام 1967م تماشياً مع سياسات حكومة الاحتلال في التوسع الاستيطاني.

3- تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر مالية ناجمة عن قيام اسرائيل بتسريح الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الاسرائيلية بمبلغ (1.5 مليار) شيكل شهرياً و (18 مليار) شيكل سنوياً.

4- ترفض إسرائيل دفع تعويضات بدل بطالة عن فترة التعطل للعمال الفلسطينيين التي وصلت لغاية الآن إلى (15) شهراً، وكذلك الأجور الشهرية المستحقة لهم على أصحاب العمل الاسرائيليين قبل السابع من أكتوبر 2023م.

5- شهداء لقمة العيش وبسبب طول فترة التعطل عن العمل لأكثر من عام وسوء الأوضاع الاقتصادية التي مرت عليهم، فقد خاطر البعض منهم بحياته من أجل الوصول إلى أماكن عملهم داخل الخط الاخضر وتم إطلاق النار عليهم من قبل جنود الاحتلال الاسرائيلي وقطعان المستوطنين.

6- حرمان أكثر من (81,634) عامل فلسطيني من عمال الخط الأخضر المنظمين من الاستفادة من راتب تقاعدي عند وصولهم سن الشيخوخة بسبب حاجتهم المادية إلى القيام بعملية السحب المبكر لأموال التقاعد وتعويضات الفصل من صندوق باراكة التابع لشركة عميتيم الاسرائيلية والتي وصلت قيمة هذه المبالغ إلى (1,480,259,343) شيكل حيث كان منهم (61,076)عامل معهم تصاريح عمل سارية المفعول اضطروا إلى إلغائها وسحبوا مدخراتهم بمبلغ (1,289,092,195) شيكل.

7- تعرض (153) عامل إلى إصابة عمل متفاوتة أثناء عملهم بالداخل توفي منهم (22) عامل بسبب بيئة العمل غير الآمنه في المنشآت الإسرائيلية.

8- تلاعب أصحاب العمل الاسرائيليين في تسجيل عدد أيام العمل الحقيقية على قسائم الرواتب الشهرية للعمال الفلسطينيين مما يؤدي ذلك سلباً إلى نقصان قيمة مدخراتهم المالية في صندوق عميتيم ثم إلغاء طابع التامين الصحي عند قيام مشغله بتسجيل عدد أيام عمل له أقل من (8) ايام.

9- أوقفت اسرائيل صرف الرواتب الشهرية لأكثر من (195) عامل مصاب أو معال وكذلك (49) متقاعد من عمال قطاع غزة بسبب صعوبة اجراءات التفقد على الحياة التي يتم طلبها من قبل مؤسسة التامين الوطني والتي تماطل في إرسال رابط التفقد على هواتفهم الخلوية.

10- ما زال ما يقارب من (5,000) عامل من عمال غزة المسرحين بعد السابع من أكتوبر 2023 عالقين في محافظات الضفة الغربية في مراكز إيواء رسمية أو خاصة.

11- أصبحت حرية تنقل العمال والوصول إلى أماكن عملهم والعودة إلى منازلهم أكثر صعوبة وخطورة على حياتهم بسبب الحواجز الإسرائيلية وهجمات قطعان المستوطنين عليهم وتخريب ممتلكاتهم.

ثالثاً: أبرز جرائم وانتهاكات الاحتلال:

أولاً: الاستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني:

عدا عن الحرب التدميرية على غزة تمارس قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين سياسة الاستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني بنية القتل أو الإصابة أو الزج في السجون وقد نتج عن هذه السياسة التدميرية بحق المواطنين الفلسطينيين، خلال العام استشهاد 835 فلسطينياً في الضفة الغربية، واستمر الاحتلال في سياسة احتجاز جثامين الشهداء في مقابر الأرقام وثلاجات الموت، وأعدادهم في ازدياد.

كذلك أصابت قوات الاحتلال 6,450 فلسطيني ولم تميز في ذلك بين النساء والأطفال العزل وكل كان في دائرة الاستهداف، واعتقلت قوات الاحتلال نحو 9,142 مواطناً من بينهم الأطفال والسيدات، وزجت بهم في سجونها النازية في الوقت الذي تواصل فيه اعتقال عشرات النساء والأطفال وتحرمهم من أبسط الحقوق الإنسانية.

ثانياً: الاعتداء المباشر على الممتلكات

تشكل سياسة هدم المنازل الفلسطينية منهجية إسرائيلية قديمة منذ نشأة دولة الاحتلال عام 1948، فقد دمرت السلطات الإسرائيلية منذ النكبة أكثر من 500 قرية وبلدة فلسطينية. وواصلت سلطات الاحتلال العنصرية سياسات هدم البيوت والمنشآت والتجمعات الفلسطينية خاصة في مناطق القدس ومناطق الأغوار وداخل الجدار والمناطق المسماة (ج) بهدف إفراغ هذه المناطق من سكانها وتهويدها لإنشاء البؤر الاستيطانية، واستهدفت سياسة الهدم الإسرائيلية خلال عام 2024 المنازل والمنشآت الفلسطينية بشكل ممنهج، حيث تم توثيق أعداد كبيرة من عمليات الهدم والتدمير التي طالت الأحياء السكنية والمنشآت الاقتصادية والزراعية، فقد تم تنفيذ ما مجموعه 684 عملية هدم تم فيها هدم 508 منزلًا في الضفة الغربية والقدس، مما أدى إلى تهجير مئات العائلات الفلسطينية، تضمنت عمليات الهدم منازل قيد الإنشاء ومنازل مأهولة بالسكان، بحجة البناء دون ترخيص إضافة إلى تدمير 2,793 منشأة، شملت:محال تجارية، منشآت زراعية، بركسات تستخدم للسكن أو تربية المواشي وقد تسببت عمليات الهدم في تشريد مئات المواطنين، خاصة في المناطق المصنفة (ج) التي يفرض الاحتلال سيطرته الكاملة عليها.

التوزيع الجغرافي لعمليات الهدم:

- **القدس:** شهدت عمليات هدم واسعة استهدفت منازل الفلسطينيين تحت ذريعة البناء غير المرخص. ومن بين المناطق المتضررة حي جبل المكبر، وصور باهر، وبلدة سلوان. علماً أن هناك ما بين 22000 إلى 25000 قرار هدم في المدينة المقدسة، فان نفذ هذا القرار فهو يعني خروج حوالي 100000 مقدسي من المدينة المقدسة بعد هدم منازلهم.
- **الخليل:** هدم الاحتلال منازل في مسافر يطا وقراها، واستهدف منشآت سكنية وزراعية بشكل كبير تم استهداف **مناطق أثرية ودينية**، مثل منازل قرب المسجد الإبراهيمي في الخليل.
- **نابلس وجنين وطوباس:** شملت عمليات الهدم تدمير منازل ومنشآت زراعية تعود لعائلات تعمل بالزراعة وتربية الماشية.
- **طولكرم وقلقيلية:** وثقت تقارير عمليات هدم شملت منازل وممتلكات اقتصادية للمواطنين، لا سيما في القرى المحاذية للمستوطنات.
- **بيت لحم:** تم إصدار 20 إخطار هدم استهدف فيه برية بيت لحم الشرقية.

التداعيات الإنسانية لعمليات الهدم:

- تشريد الأسر، بما في ذلك الأطفال والنساء، وتركهم بلا مأوى.
- تدمير مصادر الدخل للمزارعين والتجار.
- تصاعد الضغط النفسي والاجتماعي على العائلات الفلسطينية المتضررة.

إضافة إلى عمليات الهدم الذاتي والتي تعد أسوأ أنواع القهر المركب الذي يطال الفلسطيني وتحديداً في مدينة القدس لما يتركه من آثار نفسية واقتصادية سيئة عليهم، وانعكاساته السلبية ليس فقط على صاحب البيت، بل على العائلة التي فقدت منزلها وتشرد أفرادها وهدمت كل أحلامهم وذكرياتهم بداخله، حيث تعتبر إخطارات الهدم التي تصدرها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية أحد أدوات الاحتلال في محاصرة الفلسطيني، وخاصة في مناطق ج، ومنعهم من التطور والتوسع العمراني في ظل سيطرة الاحتلال على التخطيط في تلك المناطق ومنع الفلسطينيين من حقهم في إعداد المخططات الهيكلية وعدم الموافقة عليها إذا ما قدمت إليهم من أجل استغلال مناطق ج والتي تمثل 61% من مساحة الضفة الغربية وإبقائها لتوسعة المستعمرات واحتياطاً استراتيجياً لها.

ثالثاً: الاستيطان:

أمعنت الحكومة الإسرائيلية في سياسة التوسع الاستيطاني تماشياً مع الخلفية الدينية المتطرفة التي جاهر بها رئيس الحكومة مما يثير القلق، فقد اتفق نتنياهو وبن غفير على إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية". وإن من شأن ذلك أن يزيد من تعزيز المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ويؤجج التوترات مع الفلسطينيين، حيث أن صعود بن غفير وسموتريتش – وكلاهما يعيش في المستوطنات – سيسرع الاستيطان الإسرائيلي الزاحف بالضفة الغربية وكأمر واقع، مما يجعلها أقرب إلى الضم الفعلي.

وهذه تعتبر السياسة الأخطر التي تنتهجها سلطات الاحتلال تجاه الأرض الفلسطينية، وتتبدى هذه السياسة جلية من خلال عشرات القرارات الحكومية والقوانين التوسعية والتي تعطي الحق للمتطرفين من المستوطنين ببناء البؤر الاستيطانية، وتوسيع المستوطنات القائمة ومصادرة الأراضي المحاذية لها، وشق الطرق الاستيطانية، وكل هذه الإجراءات التعسفية والظالمة تهدف إلى إفراغ الأرض من سكانها والدفع بهم نحو الهجرة، أو الانتقال إلى مراكز المدن لتصبح غيتوهات مغلقة تتحكم بها عصابات الاحتلال ووأد حل الدولتين، ولتنفيذ تلك السياسات ترصد حكومة الاحتلال مليارات الدولارات لصالح التوسع الاستيطاني سنوياً، حيث أن هذا العام تضاعف الاستيطان بثلاثة أضعاف ما كان عليه في العام الماضي حيث مع نهاية 2024 تم دراسة ما بين المصادقة والإيداع 173 مخطط هيكلي هدف لبناء 23,461 جديدة في الضفة الغربية والقدس، إضافة إلى ذلك إقامة 51 بؤرة استعمارية جديده من قبل المستعمرين منها 36 بؤرة رعوية وكانت البؤر تتركز في ثلاث محافظات أعلاها في رام الله (15) وبيت لحم (11) والخليل (11).

وقد تم توثيق 209 نشاطًا استيطانيًا شمل:

- **مصادرة الأراضي** :حيث صودرت مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية.
- **تجريف المناطق الزراعية** :بهدف تهيئتها لتوسعة المستوطنات.
- **شق الطرق** :لخدمة المستوطنات وربطها ببعضها البعض على حساب الأراضي الفلسطينية.
- **بناء وحدات استيطانية جديدة** :في عدة مستوطنات بالضفة الغربية.

2. **الاعتداءات من قبل المستوطنين:** سجلت 2,274 اعتداء، تضمنت:
   - الاعتداء على المواطنين الفلسطينيين.
   - تخريب الممتلكات الزراعية، مثل حرق المحاصيل وتقطيع الأشجار.
   - الاعتداء على المنازل والمنشآت.
   - كان معظم هذه الاعتداءات تحت حماية قوات الاحتلال، مما يعكس تواطؤًا واضحًا.
3. **مصادرة الممتلكات:** تم مصادرة 1180ممتلكًا فلسطينيًا توزعت بين أراضٍ ومنشآت.

أهداف النشاط الاستيطاني:

- **توسيع السيطرة الجغرافية** :يسعى الاحتلال إلى ضم أكبر قدر من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس تحت السيطرة الإسرائيلية.
- **فرض حقائق على الأرض** :عبر خلق تواصل جغرافي بين المستوطنات وجعل قيام دولة فلسطينية أمرًا مستحيلًا.
- **عزل المدن والقرى الفلسطينية** :من خلال شبكات الطرق الاستيطانية، التي تقطع التواصل بين المناطق الفلسطينية.

التوزيع الجغرافي للاستيطان:

- **القدس:** شهدت المدينة توسعًا كبيرًا في الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك بناء وحدات جديدة في المستوطنات القائمة مثل "بسغات زئيف" و"جيلو."
- **الخليل:** تم رصد توسع استيطاني بالقرب من المسجد الإبراهيمي والبلدة القديمة، مع تكثيف الحماية للمستوطنين هناك.
- **نابلس ورام الله:** تعرضت مناطق واسعة في القرى المحيطة لهجمات مستوطنين شملت تخريب الأراضي الزراعية وتجريفها.

التداعيات الإنسانية للاستيطان:

- **تهجير السكان:** أدى الاستيطان ومصادرة الأراضي إلى تهجير مئات العائلات الفلسطينية، خاصة في المناطق المصنفة (ج).
- **الإضرار بالاقتصاد الزراعي:** تسبب تجريف الأراضي وتخريب المحاصيل الزراعية في خسائر اقتصادية كبيرة للمزارعين.
- **تصعيد العنف:** ازداد العنف الممارس من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين، مما زاد من التوترات وأعمال المقاومة.

رابعاً: مصادرة الأراضي وتجريفها:

إن حكومة الاحتلال الحالية، وهي الحكومة الأشد يمينية وتطرفاً وفاشية، وقد رفعت منذ اللحظة الأولى من تشكيلها شعاراً ينسجم بالضرورة مع تشكيلة الإجرام بداخلها، عنواناً وحيداً وهو الاستيطان بلا توقف والسيطرة بلا رقابة، فقد اندفعت وراء ذلك، وبلا كوابح نحو محاولات العبث بالجغرافيا الفلسطينية، لتصادر خلال العام 2024 ما مجموعه 46,597 دونماً تحت مسميات مختلفة (إعلان محميات طبيعية، أوامر استملاك، أوامر وضع يد! إعلانات أراضي الدولة)، مقسمة كالتالي، 20 ألف دونم تم مصادرتها من خلال 6 أوامر تعديل حدود محميات طبيعة و803 دونماً من خلال 5 أوامر استملاك، و1,073 دونماً من خلال 35 أمر وضع يد الأغراض عسكرية ترتب عليها إنشاء 12 منطقة عازلة حول المستعمرات والطرق الأمنية والعسكرية، و24,597 دونماً تم إعلانها كأراضي دولة من خلال 8 إعلانات يضاف إليها 3 إعلانات لما يطلق عليه بطاقم الخط الأزرق.

نتج عن اعتداءات المستوطنين اقتلاع حوالي 14,212 ألف شجرة مثمرة تم قطعها أو حرقها أو تدميرها وإحراق بيوت ومساجد والقيام بعشرات عمليات الرشق بالحجارة للمواطنين على الطرقات الاستيطانية كما خربت آبار وصهاريج مياه وأتلفت شبكات الري والبيوت البلاستيكية في أكثر من موقع في الضفة الغربية .

الجدار العنصري العازل: شكلٌ آخر من أشكال الاستيلاء على الأراضي

شرعت إسرائيل في صيف عام 2002 في بناء الجدار العنصري العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من أن إسرائيل تزعم أنها تقيم هذا الجدار لأغراضٍ أمنية، فهو يشكّل في الواقع جزءًا لا يتجزّأ من البنية التحتية المخصّصة للمستوطنات. ويحيط الجدار العازل بالضفة الغربية ويتغلغل في أراضيها، بحيث يضمّ معظم

المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين المقيمين فيها على الجانب "الإسرائيلي" منه، كما يسهم في ذات الوقت في الاستيلاء على مساحاتٍ شاسعةٍ من أراضينا بما يضمن لإسرائيل توسيع تلك المستوطنات في المستقبل.

وبذلك، يعمل هذا الجدار على عزلنا عن أراضينا التي تشكل مصدر رزقنا، ويمنع أبناء شعبنا من الوصول إلى المؤسسات التعليمية ومراكز الرعاية الاجتماعية، كما يحرمنا من الاستفادة من مواردنا الطبيعية، ولا سيما المياه.

وبالنظر إلى مسار الجدار العنصري العازل نلاحظ أنه يحيط بالمستوطنات غير القانونية القائمة وبالمناطق التي ستجري التوسعة فيها، من خلال الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، الذي لا يشكّل في واقع حاله تدبيرًا أمنيًا وبالفعل، الجدار لا يعزل دولة إسرائيل عن أراضينا، وإنما يعزل المواطنين من أبناء شعبنا عن بعضهم البعض.

علماً أن الجزء المكتمل من جدار الضم والتوسع بلغ طوله 489 كم والجزء المخطط له من جدار الضم والتوسع 225 كم وإن مساحة الأراضي التي سيعزلها الجدار من الضفة الغربية في حال اكتمال بناءه 560 كم مربع وما تم عزله إلى الآن بلغ 295 كم مربع.

خامساً: تهويد القدس:

واصل الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاته المعهودة في القدس المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها للدفع بمخططاتها الاستيطانية والتهويدية والعنصرية بقوة ضد المدينة المقدسة وهويتها العربية والإسلامية، في إطار استغلال واضح للانشغال العالمي بمجريات الحرب في قطاع غزة منتهجة سياساتها الاحتلالية من قتل واعتقال وهدم واستيطان وتهويد حيث شهد العام 2024 استمراراً للانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسيين والمسجد الأقصى المبارك، في تأكيد واضح على إجرام الاحتلال الإسرائيلي ومواصلة مخططات التهويد والاستيطان بحق المدينة المقدسة.

وفيما يلي أبرز الانتهاكات التي طالت القدس:

أولاً: استهداف المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية

- الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى: شهد المسجد الأقصى 59,584 اقتحامًا من قبل المستوطنين المتطرفين، بمعدل غير مسبوق، تحت حماية قوات الاحتلال، تضمنت الاقتحامات أداء طقوس تلموديه استفزازية في ساحات المسجد، خاصة من جهة باب المغاربة.
- التضييق على المصلين: فرضت قوات الاحتلال قيودًا مشددة على دخول المصلين الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى، خاصة خلال الأعياد والمناسبات الدينية الإسلامية، أجبرت القوات عددًا من المصلين على أداء الصلاة خارج أسوار البلدة القديمة وتم تسجيل 351 اعتداءً على دور العبادة والمقدسات.

ثانياً: سياسة الإبعاد القسري

- أصدرت سلطات الاحتلال قرارات إبعاد بحق 44 فلسطينيًا عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة، بينهم حراس للمسجد وناشطون مقدسيون، في محاولة لتقليل الوجود الفلسطيني في المدينة.
- تم هدم 119 منزلًا في القدس، بما في ذلك منازل مأهولة بالسكان. وأجبر الاحتلال العديد من المواطنين على هدم منازلهم ذاتيًا تحت التهديد بفرض غرامات مالية باهظة. وشملت عمليات الهدم أيضًا منشآت تجارية وزراعية، مما أثر بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي لسكان المدينة.

ثالثاً: توسع النشاط الاستيطاني في القدس

- صادقت سلطات الاحتلال على خطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في مستوطنات مثل "بسغات زئيف" و"جيلو."
- صودرت مساحات واسعة من الأراضي المحيطة بالمدينة المقدسة، بهدف توسيع المستوطنات وربطها بشبكات طرق تخدم المستوطنين.

رابعاً: التضييق على الحياة اليومية للفلسطينيين

1. أقامت قوات الاحتلال 2,008 حاجزًا ثابتًا ومؤقتًا في مناطق متفرقة من القدس، مما أدى إلى تعطيل حركة السكان والاقتصاد.
2. نفذت قوات الاحتلال 611 اقتحامًا للأحياء الفلسطينية في القدس، مصحوبة بعمليات تفتيش واعتقالات واسعة.
3. تعطلت الدراسة في عدة مدارس نتيجة الاقتحامات المستمرة، وتم تسجيل 53حالة تعطيل تعليمي شملت اقتحام مدارس ومنع الطلاب من الوصول إليها.

خامساً: الاعتداءات على الصحفيين والطواقم الطبية

- سُجلت 51 حالة اعتداء على الصحفيين الذين حاولوا توثيق الانتهاكات في المدينة.
- تم تسجيل 172 اعتداءً على الطواقم الطبية، بما في ذلك منع سيارات الإسعاف من الوصول إلى الجرحى والمصابين

أهداف التهويد والنتائج:

- التغيير الديمغرافي: تهدف سياسات الهدم ومصادرة الأراضي إلى تقليل الوجود الفلسطيني في المدينة وزيادة الكثافة السكانية للمستوطنين.
- السيطرة على المقدسات: محاولة فرض السيطرة الكاملة على المسجد الأقصى وتحويله إلى موقع عبادة يهودي.
- عزل القدس عن محيطها الفلسطيني: توسيع المستوطنات وبناء الحواجز لعزل المدينة عن الضفة الغربية، وتحويلها إلى مركز استيطاني.

سادساً: الحصار والحرب على قطاع غزة:

انخفض عدد سكان قطاع غزة بمقدار 6% مع نهاية العام 2024

منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، شن الاحتلال الإسرائيلي عدواناً وحشياً على قطاع غزة، استهدفت البشر والمباني والبنية التحتية الحيوية، وتحولت المدن إلى أنقاض، وتركت القذائف آثارها على البيوت والجدران والذاكرة وصفحات التاريخ؛ أحياء كاملة أصبحت أثراً، عائلات كاملة محيت أسماؤها من السجل المدني، خسائر بشرية ومادية مدمرة، ولا يزال العدوان مستمراً على جميع أنحاء قطاع غزة، وكذا الحال على الضفة الغربية، التي تشهد اعتقالات ومداهمات، وإغلاقات، وتضييقاً للحركة والتنقل.

الخسائر البشرية

دفع قطاع غزة ثمنًا باهظًا خلال عام 2024، حيث استشهد أكثر من **45,484 فلسطينيًا**، منهم:

- **17,581 طفلًا** وهم يشكلون جزءًا كبيرًا من الضحايا.
- **12,048 امرأة**، مما يعكس استهدافًا مباشرًا للمدنيين.

إضافة إلى ذلك، هناك نحو **11,000 شخص** ما زالوا في عداد المفقودين تحت الأنقاض، وسط صعوبات كبيرة في عمليات الإنقاذ بسبب الاستهداف المستمر من قبل قوات الاحتلال.

الإصابات والنزوح القسري

- أصيب أكثر من **11,160 فلسطينيًا**، غالبيتهم من النساء والأطفال وكبار السن، حيث يشكل هؤلاء حوالي **70% من الإصابات**.

- تسبب القصف المكثف والنزوح القسري في تهجير حوالي **108,000 مواطن فلسطيني** من منازلهم، يعيش معظمهم في ظروف إنسانية قاسية، ويعانون من نقص الخدمات الأساسية كالمياه النظيفة والغذاء والمأوى.

الدمار الشامل للبنية التحتية

1. **الوحدات السكنية:** تعرضت أكثر من **438,000 وحدة سكنية** للتدمير أو الضرر نتيجة القصف الإسرائيلي المكثف. ومن بين هذه الوحدات، أصبح حوالي **244,000 وحدة غير صالحة للسكن**، مما تسبب في تشريد عشرات الآلاف من العائلات الفلسطينية.
2. **استهداف المنشآت الحيوية:** دُمِّرت آلاف المنشآت الحيوية، بما في ذلك المحال التجارية والمزارع والمرافق العامة، في محاولة لشل الاقتصاد الفلسطيني وزيادة معاناة السكان.

استهداف القطاع الصحي

1. **استهداف المنشآت الصحية:** قامت قوات الاحتلال باستهداف **162 منشأة صحية**، شملت مستشفيات ومراكز طبية، حيث خرج منها **76 مستشفى ومركزًا صحيًا** عن الخدمة بالكامل واستهدفت طائرات الاحتلال أيضًا **136 سيارة إسعاف** أثناء قيامها بنقل الجرحى والشهداء، ما أدى إلى تدميرها وخروجها عن الخدمة.
2. **الخسائر البشرية في الكوادر الطبية:** استشهد **1060 فردًا** من الطواقم الطبية خلال محاولتهم تقديم المساعدة للجرحى. وأُصيب **319 كادرًا طبيًا** بجروح متفاوتة، بينما اعتقل الاحتلال **264 طبيبًا وممرضًا.**
3. **أزمة القطاع الصحي:**

- أعلنت وزارة الصحة في غزة عن انهيار شبه كامل للمنظومة الصحية بسبب القصف ونقص الموارد.
- يعاني القطاع الصحي من **نقص حاد في الأدوية والمعدات الطبية**، مع توقف مولدات الكهرباء في معظم المستشفيات، مما أدى إلى تعطل خدمات الطوارئ والعناية المركزة.

استهداف القطاع التعليمي: استهداف المدارس والمؤسسات التعليمية:

- تعرضت أكثر من**484 مؤسسة تعليمية** للقصف المباشر، مما أدى إلى تدمير العديد منها وخروجها عن الخدمة.
- حُرم عشرات الآلاف من الطلاب من استكمال تعليمهم بسبب تعطيل العملية التعليمية.
- استشهد أكثر من **755 طالبًا وطالبة** من مختلف المراحل التعليمية.
- إضافة إلى ذلك، فقد القطاع **146 معلمًا وباحثًا** كانوا يقدمون خدمات تعليمية للطلاب.

القصف الإسرائيلي المكثف:

- ألقى الاحتلال أكثر من **88,000 طن من المتفجرات** على قطاع غزة، وهي كمية تعادل قوة **سبعة أضعاف القنبلة النووية التي أُلقيت على هيروشيما.**
- ارتكب الاحتلال مجازر مروعة أودت بحياة **7172عائلة فلسطينية**، تم مسح **1413عائلة** منها بالكامل.
- من بين العائلات المدمرة، بقي ناجٍ وحيد فقط في **3467 حالة**، مما يُظهر حجم الكارثة الإنسانية.

الأوضاع الإنسانية المتدهورة:

1. **الأمراض والأوبئة:** سجلت وزارة الصحة انتشارًا واسعًا للأمراض المعدية بسبب الظروف المعيشية القاسية والنقص الحاد في خدمات الصرف الصحي حيث تم توثيق أكثر من **2 مليون حالة مرضية** مرتبطة بالأوضاع الإنسانية المتردية، من بينها:
   - **125,000 امرأة حامل** تعاني من نقص الرعاية الطبية.
   - أكثر من **3000 مريض بالسرطان** مهددون بفقدان حياتهم بسبب انقطاع العلاجات الأساسية.
2. **الأزمات المعيشية:**

- تسببت الهجمات في انهيار شبه كامل للاقتصاد المحلي، حيث توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية. وأدى تدمير الأراضي الزراعية والمرافق التجارية إلى تفاقم معاناة السكان، الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي.

سابعاً: جرائم الاحتلال في الأغوار ومناطق "ج" وداخل الجدار

تتعدد طرق استهداف الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة الأغوار الفلسطينية، من أجل الوصول في النهاية إلى أراض خالية من السكان الفلسطينيين، والتجمعات البدوية تحديداً، التي تشكل الحامي الطبيعي للأغوار، حيث تعتبر منطقة الأغوار وشمال البحر الميت احتياطي الأرض الأكبر للتطوير في الضفة الغربية، فقد أعلنت حكومة الاحتلال في أكثر من مناسبة نيتها بضم مناطق الأغوار الفلسطينية والتي تشكل حوالي ثلث مساحة الضفة الغربية، وفي حال حصل هذا التوجه فلا إمكانية لإقامة دولة فلسطينية، وفي سبيل تحقيق هدفها واصلت سياسة مصادرة الأراضي وزرع المزيد من البؤر الاستيطانية وشق عشرات الطرق ومنع الوصول إلى مئات الدونمات تحت حجج الاستخدامات العسكرية.

كما تواصل مصادرة الموارد الطبيعية خاصة مخزون المياه وإعلان آلاف الدونمات مناطق محميات طبيعية، ففي أيام الصيف الحارقة، وبالرغم من وفرة المياه في المكان، فإن حوالي 32 مليون متر مكعب سنوياً من عمليات

تنقيب الاحتلال الإسرائيلي عن المياه فقط، معظمها مخصص للاستعمال من قبل المستوطنات، وتكون حصة الفلسطينيين شبه معدومة، وذلك أن خطوط المياه الضخمة جميعها تصل للمستوطنات القريبة من خيام المواطنين.

والأرقام الواردة عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية "بتسيلم" تقول: "تصل مخصصات المياه لصالح 9,400 مستوطن في المنطقة الناتجة من عمليات (التنقيب عن المياه، ومن نهر الأردن، المياه العادمة، ومن مجمعات المياه الاصطناعية)، والتي تبلغ 45 مليون متر مكعب سنوياً. وبسبب الواقع المفروض، يضطر السكان لجلب المياه مدفوعة الثمن عبر صهاريج معدة لذلك، من أماكن تبعد عن سكنهم بعض الأحيان أكثر من 30 كم.

كما أن قوات الاحتلال والمستوطنين يصعدون من اعتداءاتهم في الأغوار على كل أفراد الأسرة الفلسطينية بمن فيهم النساء، حيث أصبحت قوات الاحتلال تحتجز النساء تحت حجج واهية، ويأتي ذلك ليكمل سلسلة الانتهاكات وعوامل الضغط التي يمارسها على المواطنين لترحيلهم حيث أن المرأة تعتبر المتضرر الأكبر من انتهاكات الاحتلال وممارساته التعسفية في الأغوار، فعند عمليات الهدم والتهجير القسري تكون في وضع سيء كونها ربة المنزل والقائمة على احتياجات كافة أفراد الأسرة.

كما أنها تعاني من حالة قلق دائمة على زوجها وأبنائها أثناء خروجهم للمراعي خوفاً من اعتداءات الجنود والمستوطنين، فضلاً عن قلقها المضاعف على أطفالها أثناء ذهابهم للمدرسة، والحالة الصعبة والاستثنائية التي تعيشها المرأة في مناطق كثيرة من الأغوار جراء الطرد المتكرر لإجراء تدريبات عسكرية، فكل هذه الظروف النفسية وانعدام الاستقرار يجعلها تعيش صعوبات كبيرة.

وفي فترة رصد هذا التقرير أدت إجراءات الاحتلال إلى:

أولاً: التهجير القسري وهدم المنازل في مناطق (ج)، بما في ذلك المنازل السكنية والمنشآت الزراعية. وتركزت عمليات الهدم في **مسافر يطا**، حيث تم تهجير عشرات العائلات الفلسطينية، بعد استهداف مساكنها ومنشآتها الحيوية، بحجة البناء دون ترخيص

ثانياً: مصادرة الأراضي وتجريفها تم مصادرة أكثر من **20,000 دونم** من الأراضي الزراعية في مناطق (ج) والأغوار، بهدف توسيع المستوطنات وشق الطرق الاستيطانية، واستهدفت المصادرات أراضي خصبة تُعتبر مصدر رزق رئيسي للفلسطينيين إضافة إلى تجريف الاحتلال **آلاف الدونمات الزراعية**، ما أدى إلى تدمير المحاصيل وتشريد المزارعين. ومنع المزارعين من دخول أراضيهم المحاذية للمستوطنات بحجج أمنية.

ثالثاً: الاستيطان والاعتداءات الاستيطانية

1. **توسيع المستوطنات:** صادق الاحتلال على مشاريع استيطانية جديدة شملت بناء وحدات استيطانية إضافية في الأغوار ومحيط مسافر يطا وتم إنشاء طرق استيطانية جديدة لربط المستوطنات ببعضها البعض على حساب الأراضي الفلسطينية.
2. **اعتداءات المستوطنين:** تم تسجيل **2274 اعتداءً** من قبل المستوطنين في هذه المناطق، شملت:
   - الاعتداء على المزارعين والرعاة أثناء عملهم.
   - تخريب الممتلكات، بما في ذلك **تدمير 1,180 منشأة** زراعية وسكنية. وإتلاف المحاصيل الزراعية وسرقة المواشي.

رابعاً: حرمان السكان من الخدمات الأساسية

1. **حرمان من المياه والكهرباء:** عمد الاحتلال إلى تدمير شبكات المياه والكهرباء التي تخدم مناطق (ج) والأغوار، وفرض قيود على عمليات ترميمها أو إصلاحها. تم تدمير آبار المياه في الأغوار ومسافر يطا، مما أدى إلى نقص حاد في المياه للسكان والمزارعين.
2. **عرقلة التعليم والخدمات الصحية:**

- تم تعطيل العملية التعليمية في العديد من المدارس، حيث تعرضت **53 مدرسة** للتدمير أو المداهمة.
- تم استهداف المراكز الصحية ومنع سيارات الإسعاف من الوصول إلى المناطق المهمشة، مما أدى إلى تدهور الوضع الصحي للسكان.

خامساً: استهداف مسافر يطا

- استهدفت قوات الاحتلال منطقة مسافر يطا بشكل خاص، حيث سعت إلى تنفيذ قرارات إخلاء لصالح المشاريع الاستيطانية والتدريبات العسكرية. تم تدمير أكثر من **80 منشأة سكنية وزراعية** في مسافر يطا خلال العام، مما أدى إلى تهجير عشرات العائلات.
- حولت سلطات الاحتلال مساحات واسعة من أراضي مسافر يطا إلى **مناطق تدريب عسكري**، حيث أجبرت السكان على إخلائها بالقوة، مما أثر على معيشتهم واستقرارهم.

ثامناً: خاتمة التقرير:

يُظهر هذا التقرير بوضوح حجم التصعيد الإسرائيلي غير المسبوق في الانتهاكات التي طالت الفلسطينيين خلال عام 2024، حيث اتسم العام بتزايد الاعتداءات على المدنيين والبنية التحتية في الضفة الغربية، القدس، وقطاع غزة، إلى جانب سياسات التهجير القسري والحرمان من الحقوق الأساسية في مناطق (ج)، الأغوار، ومسافر يطا.

تشير الإحصائيات إلى واقع مأساوي يعاني فيه الشعب الفلسطيني من القتل والتدمير والتهجير، حيث تم توثيق استشهاد عشرات الآلاف من الفلسطينيين، وجرح واعتقال الآلاف، إضافة إلى التدمير الشامل لمنازلهم ومنشآتهم

الحيوية. كما لعبت السياسات الاستيطانية والاعتداءات الممنهجة دورًا رئيسيًا في تغيير المعالم الجغرافية والديموغرافية للأراضي الفلسطينية، في محاولة لفرض وقائع جديدة على الأرض.

ما زال قطاع غزة يدفع الثمن الأكبر، حيث تعرض لدمار واسع شمل البنية التحتية والمنازل والمنشآت الحيوية، مما أدى إلى أزمة إنسانية خانقة تهدد حياة الملايين من السكان. وفي الوقت نفسه، واصلت إسرائيل تنفيذ سياسات التهويد في القدس، ومحاولات طمس الهوية الوطنية والدينية للمدينة المقدسة، من خلال الاعتداء على المقدسات واستهداف سكانها.

دعوة للتدخل الدولي:

- تعكس هذه الانتهاكات خرقًا واضحًا للقانون الدولي الإنساني ولاتفاقيات جنيف، مما يستوجب محاسبة إسرائيل على جرائمها أمام المحاكم الدولية.
- يجب على المجتمع الدولي العمل بشكل عاجل لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وضمان حقه في العيش بأمان وكرامة على أرضه، ووقف كافة أشكال الانتهاكات الإسرائيلية.
- من الضروري تعزيز الجهود الدولية لرفع الحصار عن قطاع غزة، ووقف سياسات الاستيطان والتهجير القسري، والعمل على دعم صمود الفلسطينيين في القدس ومناطق (ج) ومسافر يطا.

في ظل استمرار هذه الممارسات، يبقى الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة كارثة إنسانية وسياسية، تتطلب تدخلًا فوريًا وجادًا لوضع حد لهذه الانتهاكات، وضمان تحقيق العدالة والكرامة للشعب الفلسطيني.

تاسعاً: المراجع والمصادر:

- **مركز معلومات فلسطين (معطى)**
- **مركز رؤيا للتنمية السياسية**
- **منظمة التحرير الفلسطينية _ مركز عبد الله الحوراني.**
- **هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.**
- **وزارة العمل الفلسطينية.**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**

القسم الثاني

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الأراضي المحتلة (جنوب لبنان) خلال عام 2023

وفقاً للمعلومات المتوفرة لدى مكتب العمل العربي، والتي تضمنها أخر تقرير مُرسل من وزارة العمل بالجمهورية اللبنانية حول أوضاع العمل والعمال في **المناطق المحتلة بالجنوب اللبناني**، فقد تضمن المعلومات التالية:

- المناطق الأكثر تضرراً من الانتهاكات الاسرائيلية على مدى السنوات السابقة، هي مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، حيث ما زال الاحتلال الاسرائيلي يضع يده عليها، ما منع من استثمار اراضيها التي تتمتع بمميزات طبيعية وجغرافية ومائية.
- تبلغ مساحة مزارع شبعا المحتلة 200 كيلومتر مربع، وتمتاز بتنوع مزروعاتها وبأشجارها المعمرة، فضلاً عن المراعي ومعاصر الزيتون والدبس، بالإضافة إلى الآثار التاريخية كالمغاور والابار والنواويس. ويحول الاحتلال الاسرائيلي دون استثمار أصحاب الأرض لأملاكهم وجني محاصيلها، واستثمار معاصر الزيتون والدبس. كما يمنع إنشاء المصانع التي توفر فرصاً لليد العاملة، وذلك عبر ترهيب المقيمين والمزارعين الذين يحاولون جني محاصيلهم.
- إن الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الجنوب اللبناني تؤدي إلى الحد من النمو الاقتصادي في المنطقة، وارتفاع نسبة البطالة، وتمنع بناء المصانع والمؤسسات، بسبب القلق الدائم من الاعتداءات المتكررة. كما أن الألغام والقنابل العنقودية التي خلفتها قوى الاحتلال، ما زالت تشكل مصدر قلق للمزراعين والعمال في المناطق المحررة، حيث يقدر عددها بأكثر من مليون قنبلة ولغم، تنتشر على مساحات واسعة من الأراضي في جنوب لبنان، وتحصد عشرات الضحايا المدنيين من مزارعين وعمال، وتعطل العمل في آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية.

وتشكل البطالة في المناطق المتاخمة للكيان المحتل، حوالي 30 إلى 40 بالمائة وذلك حسب الأعمال والأنشطة في كل قضاء، والتي ترتبط بالأوضاع الأمنية فيها. أما أسباب البطالة في تلك المناطق فتعود إلى:

- التوترات الأمنية
- إقفال المؤسسات بسبب الظروف الاقتصادية وصرف العمال
- ظروف العمل الصعبة وغير اللائقة
- تدني مستوى الأجور

ذلك بالإضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة وعدم توفر البنى التحتية الملائمة للعمل، والتي تؤثر على أصحاب العمل والعمال على حد سواء. يضاف إلى ذلك كله ما يتعرض له لبنان من اعتداءات متكررة بعد الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة، والتي نتج عنها لغاية تاريخه حوالي 100 ألف نازح من قرى الجنوب و331 شهيدا وحوالي 1000 جريح، بالإضافة إلى الأضرار الحاصلة في القطاع الزراعي حيث تضرر أكثر من 800 هكتار بشكل كامل، وفقد أكثر من 340 ألف رأس ماشية. كما أن حوالي 75 في المئة من المزارعين فقدوا مصدر دخلهم بشكل

كامل، الأمر الذي دعا دولة رئيس الحكومة إلى وجوب إعلان منطقة الجنوب منطقة منكوبة زراعياً خصوصاً وأن آثار هذه المشكلة ستتسحب على السنوات المقبلة.

يضاف الى ذلك الضرر الذي طال القطاع التربوي، حيث أغلقت حوالي 75 مدرسة بشكل كامل.

ملاحظة: مرجعية الإحصاءات والمعلومات المذكورة أعلاه هو **أخر تقرير مُرسل من وزارة العمل بالجمهورية اللبنانية لمكتب العمل العربي في عام 2023.**

***

جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

القسم الثالث

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة

وفقاً للمعلومات والبيانات المتوفرة لدى مكتب العمل العربي من خلال التقارير السابقة المُرسلة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية العربية السورية، يتضمن التقرير معلومات حول أوضاع العمل والعمال في الجولان العربية السورية المحتلة، وهي كالتالي:

على الرغم من حملات الاستنكار لما يجري داخل الأراضي العربية السورية، فإن إسرائيل تتحدى بازدراء المجتمع الدولي، منتهكة جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها.

وفي ضوء ما يتوافر لدينا من معلومات وبيانات يمكن التعرض لأوضاع العمال وأصحاب الأعمال والمواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة، وممارسات سلطات الاحتلال التعسفية فى حقهم، رغم الظروف الصعبة التي تشهدها سوريا بشكل عام، على النحو التالي:

أولاً: السياق السياسي.. واقع الاحتلال وآفاق عملية السلام

الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الجولان العربية السورية المحتلة خلال الفترة من أيار/ مايو 2015، وحتى تاريخه:

لطالما وُصفت الممارسات الإسرائيلية بالعدائية المطلقة؛ لانتمائها إلى جملة من الممارسات العنصرية التعسفية التي تنفذها سلطات الاحتلال بحق أبناء الجولان العربية السورية المحتلة منذ عام 1967، والتي تتعارض مع القوانين والشرائع الدولية، إذ تعتبر خرقاً سافراً لقواعد القانون الدولي الإنساني، المتمثلة فى **اتفاقيات جنيف الأربع الموقعة في الثاني عشر من آب (أغسطس) عام 1949 وميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومختلف القرارات والإعلانات والمواثيق والشرائع والاتفاقيات الدولية، خاصة ميثاق منظمة العمل الدولية، وإعلان فيلادلفيا، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المتعلقة بحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، واتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و 1907، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.**

وفي كل مرة، يطلب المجتمع الدولي أن تكف إسرائيل عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان السورية، وأن تكف عن إقامة المستوطنات، وعن فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة.

ثانياً: الممارسات الإسرائيلية ضد العمال وأصحاب الأعمال وبقية المواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة:

إن الكيان الصهيونى ومنذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967 يمارس سياسة قمعية تعسفية ضد العمال، كما هي الحال بالنسبة لسائر القطاعات الاجتماعية الأخرى.

إذ إن سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة حاربت العمال الذين يعملون في المعامل، والمصانع، وأعمال البناء، وذلك عن طريق رئيس وأعضاء المجالس المحلية المشبوهة الذين يتم تعيينهم من قبل تلك السلطات في كل قرية، خاصة العمال الذين يقاومون الاحتلال، بعكس الذين يتعاونون مع سلطات الكيان الصهيوني ومؤسساته.

وتشمل هذه السياسة القمعية العدوانية عدة نقاط، نذكر منها:

1- الثقافة والتربية والتعليم:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني بتدمير آثار الجولان العربية السورية المحتلة لتزييف الحقائق الأثرية والتاريخية في محاولة لإخفاء وطمس الهوية العربية للجولان المحتلة وتهويدها.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني بفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية، وفرض التعليم باللغة العبرية، وإجبار الطلاب على تعلم مادتي (مدنيات إسرائيلية والتراث الدرزي) اللتين لا تمتان بصلة لتاريخ وحضارة الشعب العربي بهدف قطع أواصر الانتماء إلى العروبة، والإسلام، وتكريس الطائفية والاضطهاد القومي، وذلك للنيل من الشخصية الوطنية والقومية لأهلنا في الجولان، وتوسيع سياسة إسرائيل العدوانية.
- تعمدت سلطات الكيان الصهيوني تعيين مدرسين غير مؤهلين لتنفيذ سياستها التعليمية، في حين أنها ترفض قبول تعيين المدرسين الأكفاء من خريجي الجامعات السورية المؤهلين تأهيلاً علمياً عالياً.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني بتسريح وإنهاء عقود المدرسين العرب السوريين الذين يدرسون التاريخ والأدب العربي لإذكاء الشعور القومي في نفوس الطلاب، وذلك بهدف السيطرة على سير العملية التربوية والتعليمية والتأثير الموجه على الانتماء القومي للوطن الأم سوريا.
- تقوم سلطات الكيان الصهيوني بعرقلة قدوم أبناء الجولان العربية السورية المحتلة إلى الوطن الأم لمتابعة دراستهم الجامعية، وتضع العراقيل أمام أبناء الجولان العربية السورية المحتلة المتخرجين فى الجامعة بالوطن الأم في أثناء عودتهم إلى قراهم وممارستهم التخصصات التي درسوها وتخرجوا فيها.

2- التواصل مع الوطن الأم:

التضييق على المواطنين العرب السوريين بغية عزلهم عن محيطهم العربي وانتمائهم إلى وطنهم الأم سوريا من خلال الممارسات التالية:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بممارسات مختلفة ضد العمال، والفلاحين، والأطباء وتمنعهم من الذهاب إلى الوطن الأم للمشاركة في المؤتمرات النقابية والعلمية.
- كما تقوم بمنع المتزوجين والمتزوجات من أبناء الجولان المحتلة الذين درسوا في الوطن من العودة إلى قراهم في الجولان المحتلة، وتمنع المتزوجات في الجولان المحتلة من زيارة أهاليهن في الوطن الأم.
- محاكمة الوطنيين من أبناء الجولان المحتلة الذين سبق أن زاروا الوطن الأم بتهمة (زيارة دولة عدوة).

- منع أبناء الجولان العربية السورية المحتلة من العبور من وإلى الوطن الأم عبر معبر القنيطرة من خلال تقديم الكيان الصهيوني الإسرائيلي الدعم الكامل للعصابات الإرهابية المسلحة للاستمرار فى السيطرة على المعبر.

3- الصحة:

تعاني القرى العربية الخمس المحتلة نقصاً حاداً في المراكز الصحية والعيادات الطبية وعدم وجود مستشفى يخدم أبناء تلك القرى، حيث إن إجراء أي عملية ولو كانت بسيطة سيضطر المواطن للذهاب إلى المدن الداخلية كالناصرة أو صفد أو القدس، مما يكبده نفقات باهظة جراء ذلك، وتستمر المعاناة في هذا الاتجاه بسبب نقص مراكز الإسعافات الأولية، ونقص عدد الأطباء والعيادات الطبية المتخصصة، مع العلم أن المواطن في الجولان المحتلة يخضع لضريبة صندوق المرضى، وضريبة المستشفيات والمراكز الصحية التي لا وجود لها أساساً، وتضع سلطات الكيان الصهيوني العقبات أمام المواطنين في افتتاح المختبرات وبعض العيادات التخصصية الطبية بهدف ربط المواطنين السوريين بفلسطين المحتلة وإخضاعهم والنيل من صمودهم.

4- الأسرى والمعتقلين:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني باعتقال المواطنين في الجولان المحتلة بتهم غير صحيحة وتحت ذرائع مختلفة.
- كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بإجراء التجارب الطبية على المعتقلين العرب وإهمالهم صحياً، وتعتبرهم إرهابيين – مجرمين وليسوا معتقلين، وتمارس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحق الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان المحتلة لإرغامهم على الاعتراف بما لم يرتكبوه... ومن الأساليب المستخدمة حقن أجساد الأسرى (بفيروسات) مرضية قد تودي بحياتهم أو تصيبهم بأمراض مستعصية وعاهات دائمة، ناهيك عن الصعوبات والعقبات التي تفرضها سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على أهالي الأسرى عند زيارتهم أبنائهم في سجون العدو الإسرائيلي والبعيدة عن أماكن إقامتهم.

5- حقول الألغام ودفن النفايات النووية في الجولان العربية السورية المحتلة:

- تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي فى زرع وتجديد حقول الألغام في الجولان العربية السورية المحتلة، حيث يتراوح عددها بين نحو 2 و 3 ملايين لغم، مما أودى بحياة الكثير من المواطنين الأبرياء، وقد بلغ عدد الضحايا من الألغام الإسرائيلية في الجولان المحتلة "532" مصاباً، منهم "202" شهيد و "329" إعاقة دائمة، معظمهم من الأطفال، وتقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الآونة الأخيرة بإنتاج ألغام متحركة تنتقل عبر الرياح والأمطار، وقسم آخر يتم التحكم فيه عن بعد بهدف إثارة الرعب لدى السكان العرب السوريين لإرغامهم على النزوح من قراهم وأراضيهم وتركها للمستوطنين وقوات الاحتلال.

- قامت قوات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بدفن كميات كبيرة من النفايات النووية (نحو 20 موقعًا) في أراضي الجولان المحتلة، منها (نشبه المقبلة – قصر شبيب – بركة مرج المن... إلخ)، كما قامت بتلغيم خط وقف إطلاق النار في الجولان المحتلة بألغام نووية تكتيكية ونيترونية ومواد مشعة وأخرى قابلة للانفجار وأطلقت عليها اسم (قلاع داوود)، مما أدى إلى تفشي أمراض السرطان بين السكان هناك بسبب إفرازات (انبعاثات) النفايات النووية المدفونة.
- أكدت تحاليل التربة في قرى الجولان المحتلة احتواءها على كمية كبيرة من الإشعاعات الذرية، و(الرونفين) الإشعاعي الذي تستخدمه إسرائيل كمخصبات زراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب هذا الملوث إلى المياه الجوفية بهدف تسميم المواطنين العرب السوريين هناك.

6- استغلال ثروات الجولان:

- يعادل متوسط المردود الإجمالي للصناعة الإسرائيلية في الجولان السورية المحتلة ما يقارب الـ"8" ملايين دولار، والزراعة ما يزيد على المليار دولار سنوياً، وكذلك السياحة، حيث يزيد عدد زوار الجولان على أكثر من "2 مليون زائر" في السنة إلى المراكز الرياضية ومراكز التزلج في سفوح جبل الشيخ، ومسابح المياه الكبريتية في حمامات الحمة السورية وعشرات المطاعم، والفنادق، منها المطعم التايلاندي الضخم، وحديقة التماسيح الأمريكية، وفنادق هوارد وجونسون، ومصانع أجبان وألبان الجولان في كتسرين ومنشآت شركتي "كور وتل دور" وشركة "إيدن سبرنجر" للمياه المعدنية، وعشرات المعامل الصناعية والمنشآت المخصصة لإنتاج التكنولوجيا المتقدمة، والمنتجات البلاستيكية والكيميائية والغذائية والأسمنتية والفولاذية والبترولية، والدباغة والصناعات المعدنية والعسكرية، بالإضافة إلى معاصر الفواكه والزيتون، والمراكز التقنية (التكنولوجيا) الصناعية والزراعية، ومصانع الأخشاب والمياه المعبأة، والطواحين، والأقمشة والصناعات الورقية، ووسائل التعليم والإيضاح، إلى جانب التوسع في مزارع الأبقار وتربيتها للألبان واللحوم، ومزارع البطاطا والفواكه .. وغيرها، وقد بعث ذلك كله النشاط في الحركة السياحية نحو الجولان العربية السورية المحتلة.
- قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط والمعادن والغاز والآثار في أراضٍ تعود ملكيتها للمواطنين السوريين الذين أبعدوا عن قراهم وأراضيهم من خلال قيام سلطات الكيان الصهيوني بتزوير وثائق امتلاك، معتبرة أن ملكية تلك الأراضي تعود إلى يهود منذ ما قبل الاحتلال، حيث باشرت آليات شركة (جيني إنيرجي) للطاقة، والتي يملكها وزير البنى التحتية السابق (آفي إيتام)، أعمال التنقيب، وصرح إيتام بأن إسرائيل في حاجة إلى ما يقارب الـ 300 ألف برميل من النفط يومياً وسيعمل من خلال شركته على تأمين جزء من هذا الاحتياج من الجولان العربية السورية المحتلة.
- تركيز سلطات الكيان الصهيوني على إقامة مشروع محطات لتوليد الكهرباء عن طريق استثمار حركة

الرياح المستمرة في إقامة وتوسيع مشروع حقل من التوربينات الهوائية فوق أراضي الجولان العربية السورية المحتلة.

- ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمدا بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية.

ثالثاً: نسبة الضرائب والخصومات المفروضة على العمال العرب السوريين العاديين والعاملين في الزراعة من قبل سلطات الاحتلال وأنواع هذه الضرائب:

عمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي إلى انتهاج سياسة ضريبية لا طاقة للعرب السوريين في الجولان المحتلة على تحملها، حيث قامت بفرض ضريبة عمل على العمال السوريين تتراوح بين 7 و 35% من ناتج العمل اليومي أو الدائم مع عدم إعفائهم مما يسمى بضريبة الدخل والتي تبلغ نحو "25%" من صافي الناتج، بحيث بلغت نسبة الضريبة على قوة العمل نحو "55%" من الناتج العام، وضريبة بنسبة 30% على المتعهدين، وعلى البرادات ومعارض التفاح بنسبة تقدر حسب الأرباح التي تقدم لضريبة الدخل، مما دفع العمال السوريين للعمل وفق ما عرف بنظام العمل الإضافي لمدة ثلاث ساعات عمل متواصلة، حيث إن مثيلهم من العمال اليهود يعملون ست ساعات ونصف الساعة يومياً ولا تفرض عليهم الضرائب التي أشرنا إليها سابقاً، والتي تشكل نهباً سافراً لأموال المواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة، ونسب الضرائب مزاجية، حيث تسمح سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي للمواطنين السوريين بفتح مصانع خفيفة كالأدوات المنزلية والمنظفات والصابون والأعمال الزراعية الأخرى وتفرض عليها ضرائب باهظة.

كما تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحديد القرى، حيث وضع العدو مؤخراً حزاماً تنظيمياً لقرى الجولان المأهولة، ومنعت أي مواطن من البناء خارج هذا الحزام، ولا تعطى رخصاً للبناء إلا بموافقة المجلس المحلي المعين من قبلها بعد دفع رسوم وضرائب باهظة على كل رخصة.

كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ببيع عقارات وأملاك تابعة أصلاً للمواطنين السوريين الذين رُحلوا أو أُبعدوا عن قراهم مثل قرى (جباتا الزيت – بانياس – زعورة – عين فيت – واسط)، واعدة من يستجيب لهذا العرض بمنحه رخص بناء وقروضاً وتقديم أفضل الخدمات،

والهدف الأساسي من ذلك إيجاد خلافات بينهم وبين جيرانهم العائدين حتماً إلى أراضيهم وبيوتهم عند جلاء هذا الكيان المستعمر.

ومن الجدير ذكره أن كل ما ورد من أنواع الضريبة مُبوب في قانون الضريبة العام، إلا أنه يزيد على ذلك القانون بنسبة تصل إلى "25%"، باعتبار أن المواطن العربي السوري موجود في الجولان العربية السورية المحتلة، لاسيما العمال غير المشمولين بما يسمى الخدمة الإلزامية للمواطنين الإسرائيليين.

في الوقت نفسه لا تشمل أبناء الجولان المحتلة المساعدات والمعونات المقدمة من الصناديق المالية العالمية والمحلية لما يسمى إسرائيلياً (بسكان المناطق الحدودية)، وهكذا يصبح الفرق شاسعاً بين دخل المستوطن اليهودي ودخل العامل العربي السوري، أي أكثر من 70%، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المستوطن اليهودي معفي من الضريبة ولا يقوم بالأعمال التي يقوم بها بل يجبر عليها المواطن السوري في الجولان العربية السورية المحتلة.

رابعاً: التأمين الاجتماعي والتعويضات والإجازات الصحية الممنوحة للعامل العربي مقارنة بالعامل الإسرائيلي:

ترفض سلطات الكيان الصهيونى دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو جزئية، والذين يحتاجون لرعاية صحية، خاصة بسبب إصابتهم في أثناء العمل، باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض، وبحجة أنهم تلقوا علاجا طبيا في عيادات خاصة لأطباء من أبناء الجولان الذين تخرجوا فى الجامعات السورية.

خامساً: الأعمال التي يسمح للعمال في الجولان العربية السورية المحتلة بمزاولتها:

وفق الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب السوريين، فقد تم تصنيف هؤلاء العمال "عمالاً من الدرجة الثالثة" بعد العمال اليهود والأجانب، وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي وجهات العمل المختلفة باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها، ومعظم تلك الأعمال مصنفة إسرائيليا بـ "الأعمال الشاقة والقذرة" (مصطلح صهيوني عنصري) **وهي مخصصة للأقلية العربية، ومنها على سبيل المثال:**

1. أعمال الحديد من عتالة وتصنيع وتركيب، لاسيما في الورش والمنشآت والمشاريع الخطرة.
2. أعمال الحفر اليدوي وتقطيع الصخور ونقلها إلى الأماكن التي يتعذر استخدام الآلات فيها.
3. العمل في مصانع الصباغة والدهانات والزيوت الصناعية وكذلك في مصانع مواد الغزل والتي معظمها يسبب الأمراض السرطانية.
4. العمل في التحصينات العسكرية القريبة أو المحاطة بحقول الألغام التي تكرر انفجار بعضها مسببا وفيات بين العمال السوريين.
5. العمل في البناء، لاسيما في المستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية، وهذا يشمل بالطبع المهن المختلفة (كهرباء – حدادة – نجارة – بلاط – دهان....إلخ)
6. العمل في مجال الميكانيكا العام وخدمات الآليات.

سادساً: في مجال مصادرة الأراضي وسرقة المياه والتضييق على الإنتاج الزراعي:

تستمر سياسة الضم الزاحف والاستيلاء على الأراضي والثروات الطبيعية في الجولان المحتلة واستغلالها لمصلحة المحتلين، وقد تلازمت عمليات الاستغلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة فى الجولان السورية مع عمليات مصادرة وسرقة المياه واستغلالها، وغالبية أراضي الجولان التي تم استغلالها من قبل سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلى خلال السنوات الماضية هي الأراضي الصالحة للزراعة والتي كان المواطنون العرب السوريون يزرعونها قبل عام 1967م.

واعتمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي عدة طرق لمصادرتها، من أبرزها:

- مصادرة أراضي النازحين واعتبارها ملكاً للدولة بحجة غياب أصحابها ومصادرة أراضي المشاع التي يمتلكها السكان عامة ومثال ذلك أراضي المشاع في قرية مسعدة.
- مصادرة الأراضي القريبة من خط وقف إطلاق النار وزرعها بالألغام.
- مصادرة الأراضي لإنشاء المعسكرات والمواقع العسكرية وشق الطرق في الأراضي البعيدة عن خط وقف إطلاق النار.
- مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية.
- تسييج الكثير من الأراضي بحجة وضعها تحت تصرف سلطة حماية الطبيعة (وتقدر المساحة الكلية لهذه الأراضي بنحو 100 ألف دونم).
- تواصل قوات العدو الإسرائيلي دفع معداتها الهندسية إلى الجولان العربية السورية المحتلة بالقرب من خط وقف إطلاق النار بهدف تجريف التربة ونقلها إلى داخل فلسطين المحتلة وتقوم باقتلاع الأشجار في المنطقة بين الشريط الشائك وخط وقف إطلاق النار.
- أما بالنسبة لمصادر المياه، فإن سياسة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ماضية في حرمان المواطنين السوريين في القرى المحتلة من الاستفادة من مصادر المياه المتوافرة في تلك القرى، حيث إنها قامت بتدمير عدد كبير من السدود السطحية والخزانات التي كان المواطنون السوريون قد أقاموها سابقاً، فهي تمنعهم من حفر الآبار وبناء خزانات تجميع لمياه الأمطار والثلوج، كما تمنعهم من استغلال مياه بحيرة مسعدة، في الوقت الذي سرقت فيه مياهها عبر تحويل مياه البحيرة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتلة، في حين تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بحفر العديد من الآبار لمصلحة المستوطنات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية.

إن سلطات الكيان الصهيونى تتعمد خفض أسعار التفاح، وفرض رسوم وضرائب باهظة على نقله وتسويقه، وتسعى إلى عرقلة عملية شحنه إلى الوطن الأم بهدف الضغط على المزارعين وإلحاق الضرر بهم، مع الإشارة إلى أن محصول التفاح يعتبر المنتج الأساسي في قرى الجولان السورية المحتلة.

سابعاً: العدد الإجمالي للمستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنات التي أقيمت مؤخراً على أراضي الجولان العربية السورية المحتلة أو التي تم توسيعها:

تتزامن حملات التهويد والاستيطان الصهيونية المسعورة في عموم الأراضي العربية المحتلة، مع مباشرة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي العمل منذ فترة على تنفيذ مخطط استيطاني يتم بموجبه تشجيع وتكريس الاستيطان اليهودي في الأراضي السورية المحتلة في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة، على أن يتم إنشاء وبناء تسع مستوطنات جديدة تضاف إلى 32 مستوطنة قائمة هناك (مسجلة لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية)، وتوطين 200 عائلة يهودية كل عام في الجولان المحتلة.

ويجري البحث حاليا عن كيفية زيادة عدد المستوطنين في الجولان إلى 50 ألفاً على المدى القريب، وإزالة كل الحواجز للوصول إلى هذا الهدف.

وقبل أربعة أعوام مضت، وضمن خطة تعزيز "الاستيطان اليهودي" في الجولان، كانت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي قد أعلنت عن البدء في التوسع الاستيطاني فوق أراضٍ جديدة بمساحة 80 دونما في منطقة البطيحة جنوب الجولان المحتلة عند ملتقى الحدود الأردنية – السورية – الفلسطينية، من أجل بناء قرية سياحية في منطقة "تل الصيادين" على الساحل الشرقي لبحيرة طبريا في منطقة الكرسي من الأراضي السورية المحتلة.

وتشهد حملة الاستيطان الصهيونية الجائرة حاليا زخما كبيرا في البناء، لم تعهده منذ سنين طويلة، حيث سجلت مؤخرا ارتفاعا بنسبة تربو على 400 % في شراء الشقق الاستيطانية بمرتفعات الجولان المحتلة.

والمحصلة أن عمليات التهويد الجائرة فوق أراضي الجولان المحتلة، وصلت إلى حدود إقامة (46) موقعا استيطانيا، ما بين مستعمرة، ونواة مستعمرة، وموقع استعماري من مستعمرات الناحال، والكيبوتسات الزراعية الصناعية الجماعية، ومستعمرات الموشاف التعاونية، ومستعمرات المتدينين.

كما تشير معلومات إلى أن حكومة الكيان الصهيوني الإسرائيلي أقرت في أحد اجتماعاتها خطة استيطانية خماسية لتطوير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير المستخدمة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ستخصص للمزارعين اليهود في المنطقة، وتسعى سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي من خلال هذه الخطة الاستيطانية إلى تطوير الزراعة في الجولان، حيث سيتم افتتاح "750" منشأة زراعية استيطانية جديدة خلال السنوات الأربع المقبلة، وستقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بصرف نحو"400" مليون شيكل (115 مليون دولار أمريكي) على هذه الخطة التي تتعلق بمد شبكات المياه وإزالة الألغام بينها وبين أحد المواقع العبرية، كما أنه سيتم في إطار هذه الخطة تأهيل نحو 30 ألف دونم للزراعة قرب التجمعات الاستيطانية الحالية في الجولان المحتلة مع إزالة بعض حقول الألغام في المنطقة منتشرة على مساحة تبلغ نحو"10" آلاف دونم، واستغلال هذا التوسع لإيجاد فرص عمل جديدة للمستوطنين، وتشجيع السياحة والزراعة.

كما نقل الموقع عن رئيس مجلس مستوطنات الجولان (إيلى مالكا) قوله إن هذه الخطة ستتيح لهم استقبال مئات العائلات اليهودية الجديدة من الشباب الذين سيشكلون الجيل الثاني من مشروع الاستيطان الإسرائيلي فى الجولان المحتلة.

ثامناً: نسبة عمالة الأطفال في الجولان العربية السورية المحتلة:

تركز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة جهودها على استخدام عمالة الأطفال، وذلك لهدفين أساسيين:

(أ) رخص أجور الأطفال.

(ب) سلخ الأطفال عن مجتمعهم ومحاولة مزجهم في سوق العمل الرخيصة وهم صغار في هذه السن بهدف استكمال مخطط التهويد والدمج، ولذلك، ووفق معطيات رقمية وإحصائية متباعدة أجراها بعض المهتمين من أبناء الجولان المحتلة، فقد بلغت نسبة عمالة الأطفال دون عمر السابعة عشرة ما يزيد على 60% من قوة العمل.

وهذا بالطبع سبب تسرباً كبيراً من المدارس الابتدائية والإعدادية، في حين بلغت نسبة التسرب من تلك المدارس ما يزيد على 20%، مما يسبب تجهيلاً كبيراً للأجيال.

ولذلك، فإن عمالة الأطفال كانت ومازالت أسلوباً ووسيلة احتلالية من أجل تجهيل الأجيال العربية وقطع صلاتها بالمجتمع، وبالتالي الوطن الأم، حيث جاء في إحصائية محلية أن نسبة الإجرام بين هؤلاء أي (العمال الأطفال) بلغت أرقاماً قياسية أسهمت في نشر المخدرات استخداماً وتجارة، وعملت على حرف المجتمع عن عاداته وتقاليده، وبات مجتمعاً هجيناً مؤلفاً من حضارة مستمدة من الماضي وأخرى مشوهة مزورة مفروضة بحكم واقع الاحتلال وسياسة التهويد.

الجدير ذكره أن قانون سلطات الكيان الصهيوني يمنع عمالة الأطفال بالنسبة لليهود إلا أنه يتجاهل ذلك بالنسبة للمجتمعات العربية عموماً والمجتمع الجولاني خصوصاً.

ملاحظة: مرجعية الإحصاءات والمعلومات المذكورة أعلاه هو أخر تقارير مُرسلة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية العربية السورية لمكتب العمل العربي حول " **تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة** ".

***

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية

حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (في الجنوب اللبناني والجولان السوري)

مؤتمر العمل الدولي - الدورة 113

جنيف، 2 - 13 يونيو / حزيران 2025